IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/OR.3
Issued: July 2007

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون (٢٠٠٥)

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٥ صباحاً

***الرئيس:** السيد بازوبيري (بوليفيا)*

المحتويات

بند جدول الأعمال المؤقت[١]		الفقـــرات
٥	الترتيبات الخاصة بالمؤتمر	١ ــ ٤
	(أ) إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاليّة	١ ــ ٢
	(ب) تحديد تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية	٣ - ٤

يرد تكوين الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(49)/INF/10/Rev.1.

١ الوثيقة GC(49)/1 وإضافتها Add.1.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات الى Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108؛ أو e-mail secpmo@iaea.org ؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback."

المحتويات (تابع)

بند جدول الأعمال المؤقت		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (*مستأنف*)	٥ – ١٣١
	كلمات مندوبي:	
	جنوب أفريقيا	٥ - ١٦
	الجمهوريّة التشيكيّة	١٧ - ٢٥
	هايتـــي	٢٦ - ٣٣
	اليمـــن	٣٤ - ٣٨
	زامبيـــا	٣٩ - ٤٩
	ألمانيا	٥٠ - ٥٨
	المكسيك	٥٩ - ٦٤
	بيلاروس	٦٥ - ٧٤
	الجمهورية العربية السورية	٧٥ - ٨٨
	صربيا والجبل الأسود	٨٩ - ٩٣
	الكويـــت	٩٤ - ١٠٥
	تايلند	١٠٦ - ١١٥
	زمبابـــوي	١١٦ - ١٣١

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

اتفاق أفرا	الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين
الايدز	متلازمة نقص المناعة المكتسب
اتفاق عراسيا (ARASIA)	الاتفاق التعاوني الإقليمي للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين
رابطة آسيان	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
معاهدة بانكوك	معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا
معايير الأمان الأساسية	معايير الأمان الأساسية الدولية للوقاية من الإشعاعات المؤينة ولأمان المصادر الاشعاعية
اتفاقية الحماية المادية	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
معاهدة الحظر الشامل	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
منظمة معاهدة الحظر الشامل	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
شبكة إينيس	الشبكة الدولية للمعلومات النووية
بعثة الخدمة الاستشارية	بعثة الخدمة الاستشارية الدولية للأمن النووي
المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار	المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٥- الترتيبات الخاصة بالمؤتمر

(أ) إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلاليّة

١- قال الرئيس إن مكتب المؤتمر العام كان قد أوصى بأن يتألف جدول أعمال الدورة الراهنة من جميع البنود المسرودة في الوثيقة GC(49)/1 وإضافتها Add.1. وفيما يتعلّق بتوزيع البنود لإجراء المناقشة الاستهلالية، أوصى المكتب بأن تطرح البنود المسرودة في الوثائق المذكورة للمناقشة الاستهلالية كما هو مشار إليه في الوثائق. وكان قد أوصى أيضاً بأن يكون تسلسل البنود وفقاً لما جرى اقتراحه في الوثائق المذكورة.

٢- وقد قُبلت توصيات المكتب.

(ب) تحديد تاريخ اختتام الدورة وتاريخ افتتاح الدورة التالية

٣- قال الرئيس إن المكتب أوصى بأن يحدد المؤتمر يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ باعتباره تاريخ اختتام الدورة العادية التاسعة والأربعين ويوم الاثنين ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ باعتباره تاريخ افتتاح الدورة العادية الخمسين، التي ستعقد في فيينا.

٤- وقد قُبلت توصية المكتب.

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (مستأنف)
(الوثيقة GC(49)/5)

٥- هنّأت السيدة ماغوباني (جنوب إفريقيا) المدير العام على إعادة تعيينه لولاية أخرى. واعتبرت أن التحديات الحالية التي تواجه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي تتطلب قيادة قوية متبصرة ويرى بلدها أن السيد البرادعي سيستمر في قيادة الوكالة بشكل يضمن الحفاظ على سلطاتها ونزاهتها. ويمكنه أن يعتمد على تعاون جنوب إفريقيا ودعمها الكاملين. كما قدّمت تعازي حكومتها الحارة إلى شعب الولايات المتحدة وبلدان منطقة الكاريبي على الخسائر البشرية والآلام التي تكبدتها المنطقة نتيجة للإعصارين الذين فتكا بها.

٦- وأعربت عن خيبتها حيال ما تمخّض عنه مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٥. ورأت أن استمرار حيوية معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها يتوقف على تنفيذ نظام المعاهدة بمجمله. ولم تكف جنوب إفريقيا يوماً عن الإشارة بأن إعادة طرح موضوع الواجبات والالتزامات والتعهّدات باستمرار قد يوفّر أساساً منطقياً للآخرين أيضاً لتفسير أجزاء أخرى من مساومات معاهدة عدم الانتشار أو رفضها أو الانسحاب منها. إذا أتيح، خلال مؤتمر ما، التراجع عن الاتفاقات التي كان تم التوصل إليها خلال المؤتمر السابق، فإن ذلك يضعضع الأسس التي يقوم عليها النظام المتعدد الجوانب. فمسألة عدم الانتشار تتوقف على الهدف الرئيسي من معاهدة عدم الانتشار وهو التخلص من كافة الأسلحة النووية. ويتزايد القلق حيال تجاهل الأعمال الحسية باتجاه نزع السلاح النووي، في مرحلة تُطالَب فيها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالموافقة على تدابير جديدة باسم عدم الانتشار. ولا يسع جنوب أفريقيا أن تؤيد فرض قيود غير مبررة على ما في معاهدة عدم الانتشار من ضمان يتيح للدول الممتثلة امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المعاهدة أن تمتلك قدرات نووية لأغراض سلمية. ولا يؤدي فرض تدابير تقييدية إضافية على بعض الدول الأطراف في حين أنه يتاح لدول

أخرى امتلاك هذا النوع من القدرات إلا إلى تفاقم نقاط انعدام المساواة القائمة التي هي في صلب معاهدة عدم الانتشار، كما أنه ينقض إحدى مساوماتها الأساسية.

٧- وأعربت جنوب إفريقيا عن خيبتها حيال فشل قمة الاستعراض الألفية في التوصل إلى اتفاق بشأن أي من مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي تأمل في أن الدول الأعضاء ستراعي النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل العمل معاً في اتجاه تحقيق تقدم بشأن هذه المسائل الهامة.

٨- ويرحب بلدها بنتيجة الجولة الأخيرة من المحادثات السداسية بشأن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي، كما يرحب بالتقارير التي تفيد بأن البلد المذكور وافق على التخلي عن كافة الأسلحة النووية والعودة إلى الضمانات الكاملة النطاق وإلى معاهدة عدم الانتشار. ويتطلع أيضاً للتوصل إلى حل نهائي لتلك المسألة في أسرع وقت ممكن وإلى تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أمّا فيما يتعلق بالقرار الخاص بإيران الذي اعتمده المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن جنوب إفريقيا تحث كافة الأطراف إلى مواصلة التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وإلى العمل بلا هوادة للتوصل إلى حل مستدام وسلمي للمسألة من خلال الحوار والمفاوضات.

٩- إن توسيع نطاق الطاقة النووية على المستوى العالمي يتطلب المزيد من التعاون الدولي لضمان الأمان والأمن، بما يشمل الجهود الكفيلة بتفادي استغلال الطاقة النووية لأغراض غير سلمية. وأعربت جنوب إفريقيا عن التزامها بالاستعراض والتقوية المستمرين للتدابير الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيدين الوطني والدولي. غير أن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم حقيقي في تأمين العالم ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو عن طريق تحقيق تقدّم مصاحب لذلك في مجال نزع السلاح النووي. وكان الرئيس تابو مبيكي قد أفاد مؤخراً بأنه ينبغي عدم السماح باستمرار الوضع الذي يتيح للدول الحائزة لأسلحة نووية بأن تجبر الجميع على التركيز على مسألة عدم الانتشار متجاهلة كلياً مطالب الغالبية العظمى من البشر الداعية إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وهو هدف كانت جنوب إفريقيا قد انتهت من تحقيقه.

١٠- وكانت جنوب إفريقيا بلداً يتمتع بموارد وفيرة من اليورانيوم وقد أقرّت خطتها المتكاملة في مجال الطاقة بالحاجة إلى القوى النووية للاضطلاع بدور في تلبية احتياجاتها من الطاقة. وكان القرار بمواصلة العمل على مشروع المفاعل النمطي الحصوي القاع قد اتُّخِذ استناداً إلى الفهم التام بأن تشغيله الناجح سيساهم في الجهود الرامية إلى تلبية أهداف جنوب إفريقيا الخاصة بتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة. وقد أظهرت اتجاهات أخيرة تزايداً مستمراً في أسعار السوق لليورانيوم ويعتقد بلدها بأن الوقت حان ليستفيد قطاع التعدين في البلد من هذا الارتفاع في الأسعار ومن الجدوى المتزايدة للقيمة المضافة المحلية على اليورانيوم، وليبدأ إعادة تركيز جهوده على تنمية الموارد.

١١- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، كانت حكومة جنوب إفريقيا قد وافقت على تحويل مفاعل سفاري للبحوث في بليندابا من وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى اليورانيوم الضعيف الإثراء. وكانت مؤسسة الطاقة النووية لجنوب إفريقيا تحرز تقدّماً جيداً في إرساء التكنولوجيا الخاصة بتصنيع وقود سيليسيد اليورانيوم الضعيف الإثراء علماً بأن مجمعات الاختبارات الأولى من هذا النوع ستحمّل في مفاعل البحوث في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

١٢- وكان فريق استعراض النظراء التابع للوكالة قد أصدر تقريراً مواتياً بشأن عرض عمل مفهوم التخلص من المصادر المستهلكة المختومة داخل حُفر وقد تم التعاقد مع مؤسسة الطاقة النووية لجنوب إفريقيا من أجل تصميم وبناء نظام لمناولة المصادر المشعة المستهلكة العالية النشاط بصورة مأمونة.

١٣- وبموجب اتفاق أفرا، كانت جنوب إفريقيا قد واصلت إرسال الخبراء للمشاركة في بعثات منظمة داخل الدول الأعضاء في أفرا في ميادين عدة منها تعزيز الاعتماد على الذات الوطني والإقليمي في العلوم والتكنولوجيا النووية، وتكييف المصادر المستهلكة وخزنها المأمون، والتحقق من مرافق الطب النووي والعلاج الإشعاعي.

١٤- وتعلق جنوب إفريقيا أهمية كبرى على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة وأعربت عن قلقها حيال عدم قدرة صندوق التعاون التقني من تلبية الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية. فأنشطة التعاون التقني تتمتع بإمكانية المساهمة في محاربة الفقر والتخلف التنموي والقضاء عليهما ضمن إطار أهداف التنمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة للاتحاد الإفريقي من أجل تنمية إفريقيا. وفضلاً عن ذلك، فإن جنوب إفريقيا تقرّ بأهمية ما يوفره تطبيق الطاقة النووية لأغراض سلمية من مساهمة في التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن لدى بلدها تسعة مشاريع تعاون تقني مبرمة مع الوكالة، ويتم تنفيذها كلها بشكل جيد. كما أن برنامج القضاء على آفة ذبابة الفاكهة في إقليم الرأس الغربي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة قد حقق نجاحاً ملحوظاً خلال مرحلته التجريبية وقد تم توسيعه ليشمل آفات أخرى. وقد أعربت جنوب إفريقيا عن امتنانها للوكالة على الدعم الممتاز الذي تتلقّاه منها في إطار برنامج التعاون التقني.

١٥- ويدعم بلدها مبادرات الوكالة الرامية إلى تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات من خلال المشاركة النشطة في برنامج معايير الأمان. وكان قد تقدّم مؤخراً بمعلومات تقنية، استناداً إلى خبرته، للمشروع الدولي بشأن تقييم الأمان وعرضه إرشادياً أثناء إخراج المرافق النووية من الخدمة. ويتم تطبيق معايير الأمان الأساسية تطبيقاً واسعاً في بلدها الذي يود أن يتم الحفاظ على الطبيعة الشاملة للوثيقة المذكورة في أي عملية تنقيح قد تجرى مستقبلاً. وكانت جنوب إفريقيا قد رفعت تقريرها الوطني الثالث بموجب اتفاقية الأمان النووي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، واضطلعت باستعراض مفصل للاستنتاجات التي تم التوصل إليها، بهدف تحديد أوجه القصور المستقبلية المحتملة والقيام، حيثما اقتضت الضرورة، بتنفيذ تدابير وقائية. وكانت حكومة جنوب إفريقيا قد اعتمدت التصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية كما كانت الإجراءات الداخلية قيد التنفيذ لتصبح جنوب إفريقيا، في المستقبل القريب، طرفاً في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات. لقد تمتع قطاع الطاقة النووية بسجل أمان جيد طوال فترة طويلة من الوقت، وتخطط جنوب إفريقيا لتحديد الإجراءات التي تضمن عدم التراخي من أجل الحفاظ على هذا السجل. وقد برزت الحاجة إلى تعزيز آلية استعراض الأمان من خلال إقامة برامج تدريبية مع التركيز بشكل أكبر على موظفين يضمنون الامتثال للمعايير. وأعربت عن تأييد جنوب إفريقيا لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وللإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

١٦- ومن الضروري للغاية ألا تكف الوكالة عن بذل جهودها لضمان استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وجنوب إفريقيا تجدد التزامها بالمساعدة في هذه الجهود.

١٧- وهنّأت السيدة درابوفا (الجمهورية التشيكية) المدير العام على إعادة انتخابه.

١٨- وكان بلدها قد واصل العمل مع بلدان أخرى من أجل تقوية نظام عدم الانتشار العالمي وآليات التحقق. واعتبرت أن لجنة الضمانات المقامة حديثاً تشكل محفلاً مناسباً لمناقشة التحديات الناشئة مثل استيفاء المرفق ٢ بالبروتوكول الإضافي النموذجي، والتزامات الدول بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، وضوابط التصدير.

١٩- وكانت الجمهورية التشيكية قد أطلقت برنامجها لدعم الضمانات في عام ٢٠٠٣. ويتلقى مفتشو الضمانات التابعون للوكالة التدريب في محطات القوى النووية ومناجم اليورانيوم التشيكية. وكان بلدها قد وفّر دعماً مالياً طوعياً لإعادة تصميم نظام معلومات الوكالة الخاص بالضمانات وحثت الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها في ذلك.

٢٠- ويؤيد بلدها المبادرة العالمية لتقليص التهديدات. ومن خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة، قام بلدها بإعادة ما يناهز ٦ كجم من اليورانيوم الشديد الإثراء إلى بلد المنشأ في نهاية عام ٢٠٠٤ وسيقوم قريباً بتحويل مفاعل تدريبي من وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، معيداً عناصر وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى الاتحاد الروسي. والجمهورية التشيكية مستعدة لتقاسم ما تملكه من تكنولوجيا وخبرة في هذا المجال.

٢١- وفي ميدان الأمن النووي، كانت الجمهورية التشيكية تحضّر للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، كما كانت قد أيّدت التعديلات المدخلة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكانت قد وفت بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وقدّمت تقريرها الوطني. وكانت قد ساهمت في صندوق الأمن النووي كل عام منذ إنشاء الصندوق المذكور، فساعدت على تمويل عملية تحسين الحماية المادية في محطة ميدزامور للقوى النووية في أرمينيا، ومحطة تشرنوبل للقوى النووية في أوكرانيا، وكذلك ساعدت على تعزيز قدرات الكشف عن المواد النووية والمصادر الإشعاعية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. وستواصل توفير الدعم المركّز جداً لأنشطة عدم الانتشار والأمن النوويين.

٢٢- ويعد أمن المصادر المشعة وأمانها أحد الجوانب المهمة بالنسبة إلى الأمان والأمن النوويين. وكانت الجمهورية التشيكية قد أيّدت مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات الإضافية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها. وكانت قد وفّرت كلاً من التمويل والخبرات اللازمة لإقامة السجلات الوطنية للمصادر، والتخلص المأمون من المصادر اليتيمة، وإنشاء إطار تشريعي ومؤسساتي ملائم في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة. واعتبر الخبراء التشيكيون أن بعثات تقييم البنى الأساسية للأمان الإشعاعي وأمن المصادر المشعة، مرتبطة بعمليات التقييم الذاتي الدوري، تشكل أكثر الأدوات ملاءمة لتحسين أداء بلدها الخاص في ذلك المجال. وبفضل خبرة بلدها الطويلة في تطبيق مبدأ بقاء التعرض للإشعاعات عند أدنى حد معقول (مبدأ آلارا)، فإنه مستعد لتقاسم خبرته في مجال التنسيق لإقامة الشبكات الخاصة بتطبيق المبدأ المذكور.

٢٣- فإن تقليص مدى تعرض المرضى للإشعاعات أثناء علاجهم الطبي هو هدف طويل المدى اضطلعت فيه الوكالة بدور هام. وقد خضعت دائرة تشيكية للعلاج بالأشعة مؤخراً لإحدى أوائل عمليات المراجعة الدولية. ويرى بلدها أنه من الأساسي إجراء التدريبات المنهجية والمستدامة الهادفة إلى رفع مستوى مهارات الموظفين الطبيين، لاسيما لدى الجيل الأصغر سناً. وسيعمل مركز الكفاءة في العلاج الإشعاعي للأورام وعلم الأشعة والطب النووي في الجمهورية التشيكية على نشر النتائج المحققة في ذلك المجال.

٢٤- ومن الضروري أن تقوم الوكالة بإيجاد توازن بين تزايد الطلب على برامجها وبين الموارد المتوافرة لديها. ومنذ أواخر تسعينات القرن العشرين، كانت الحكومة التشيكية قد قدّمت مساهمات سنوية خارجة عن الميزانية، بالأخص لبرنامج التعاون التقني، وبرنامج دعم الضمانات وصندوق الأمن النووي. وبلغت قيمة هذه المساهمات ما يفوق ٩٠٠ ألف دولار أمريكي. وفي المستقبل، سيبذل بلدها ما في وسعه لتحقيق تخطيط أكثر مواءمة لمساهماتها الخارجة عن الميزانية مع إدارة الوكالة، مع مراعاة برنامج العمل الشامل.

٢٥- وفي الختام، قالت إن بلدها سيواصل تأدية دوره الواجب كعضو مسؤول من أعضاء الوكالة.

٢٦- وقال السيد أبراهام (هايتي) إن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ يبين مدى سعي برنامج التعاون الخاص بالوكالة للوفاء باحتياجات التنمية الأساسية الخاصة بالدول الأعضاء. وقد لاحظ بلده باهتمام بالغ مشروع الوكالة الخاص بعلم الأوبئة الجزيئي لفيروس فقدان المناعة البشرية من النوع ١ وعلم المناعة، الذي برهن عن التزام المنظمة بالجهد الدولي الرامي إلى مكافحة مرض الإيدز. وكانت الوكالة قد نفّذت عدداً من مشاريع التعاون التقني في هايتي وأعرب عن اهتمام بلده المتزايد في التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وأمل في أن تتمكن هايتي، بمساعدة الوكالة، من الارتقاء إلى مستوى بلدان أخرى في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٢٧- وتضطلع الوكالة بدور مهم في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي لها أن تولي قدراً أكبر من الأهمية لسياسة إعلامية أكثر وضوحاً ودقة بغية المساعدة على تجاوز بعض المفاهيم الخاطئة بشأن الطاقة النووية، التي تعود بدرجة كبيرة إلى سوء فهم الإمكانيات التي تتسم بها التقنيات المستخدمة في حقل العلوم والتكنولوجيا النووية. وقد صدّقت هايتي على اتفاق أركال بهدف المساهمة في الترويج للعلوم والتكنولوجيا النووية بقدر ما تتيحه مواردها المحدودة. والوكالة، التي تتعاون مع منظمات دولية أخرى كمنظمة الصحة العالمية واليونسكو ضمن مشاريع تهم البلدان النامية، ينبغي لها أن تكثف هذا النوع من المبادرات بغية إقامة شراكة استراتيجية بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان المختلفة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨- وسيكون على البلدان الأقل نمواً أن تبذل جهوداً جبارة إذا ما أرادت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول العام ٢٠١٥. وقد بدأ برنامج الوكالة للتعاون التقني بالفعل تقديم الدعم في مجالات الطاقة والماء والزراعة والبيئة. بيد أنه حث الوكالة، بالنظر إلى الطابع الخاص الذي تتسم به احتياجات البلدان الأقل نمواً، على استحداث فريق عامل يتصدّى لهذه الاحتياجات ويساعد البلدان الأقل نمواً على سد الفجوة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وعلى صوغ وتنفيذ سياسة لإدارة الخبرات. وسيخلف النجاح الملموس لهذا المسعى أثراً إيجابياً على صورة المنظمة.

٢٩- وأعرب عن دعم حكومته التام للتدابير المتخذة بغية الوقاية من الإرهاب النووي، إما ضمن إطار اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أو من خلال القرارات الصادرة عن الوكالة والأمم المتحدة. ومن شأن مكافحة الإرهاب النووي أن تضمن عالماً أكثر أماناً للأجيال الطالعة. وتزداد أهمية هذا الموضوع نتيجة لتفاقم شح موارد الطاقة التقليدية، ممّا يعني أن الطاقة النووية ستضطلع بدور متزايد في إنتاج الكهرباء على مدى السنين المقبلة. وهايتي على اقتناع بأن الإطار القانوني الدولي، الذي يشمل معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، سليم بما يكفي لضمان استخدام الطاقة النووية استخداماً آمناً في المستقبل.

٣٠- وكان المدير العام قد أعرب، في حديث أدلى به في اليوم السابق، عن دهشته لقلة الكهرباء المتوفرة للغالبية العظمى من سكان العالم الثالث، كما لاحظ أنه يجب إيجاد حل يتيح لسكان البلدان غير النامية التمتع بمزايا التكنولوجيا الحديثة. فمن دون طاقة، لن تتمكن البلدان الأقل نمواً من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد سرّت هايتي لقيام المدير العام بحَثّ الدول الأعضاء على تحديد برامج تخطيط الطاقة الوطنية والإقليمية وتطويرها وكان قد أشار إلى أن الوكالة مستعدة للتعاون معها في هذا الصدد.

٣١- وتتلقى هايتي، منذ فترة من الزمن، مساعدة تقنية من الوكالة في مجالات تخطيط الطاقة والوقاية من الإشعاعات، والزراعة، والعلاج بالأشعة. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ستصبح تلك الأنشطة جزءاً من إطار برنامجي قطري يهدف إلى تحسين تركيز المساعدة التقنية وتنسيقها مع سياسة هايتي الإنمائية. ومشاركته بصفته وزير خارجية هايتي هي أفضل برهان عن تصميم حكومته على التعاون بشكل أوثق مع الوكالة، وكذلك مع البلدان النامية الأخرى، ضمن إطار التعاون التقني بين بلدان الجنوب.

٣٢- وتضطلع الأمم المتحدة بدور نشط جداً في هايتي حالياً ومن المهم أن تثبت الوكالة وجودها ضمن منظومة الأمم المتحدة، لأن التقنيات النووية يمكنها أن تساهم فعلياً في تنمية هايتي وتساعدها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول عام ٢٠١٥. وهايتي مقتنعة أن الطاقة النووية تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال تعزيز التنمية المستدامة.

٣٣- وفي الختام، فإن بلده، وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي يعانيها، سيبذل قصارى جهده لسداد متأخراته من الاشتراكات المقررة وللمساهمة في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦.

٣٤- وأشاد السيد بهران (اليمن) بأنشطة الوكالة الرامية إلى تعزيز جملة أمور منها الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، وتقوية نظام الضمانات، والعمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى.

٣٥- ولدى لجنة الطاقة الذرية الوطنية اليمنية سجل لا غبار عليه في ضمان الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر المشعة وأمنها. وقد أشار التقريران الصادران عن بعثة استعراض النظراء وعن بعثة الخدمة الدولية للأمن النووي، اللتين نظمتهما الوكالة نزولاً عند طلب اليمن، إلى أن اللجنة، التي أسست في عام ١٩٩٩ على شكل هيئة رقابية مستقلة، كلفت بمسؤوليات ومهام محددة تتماشى مع المعايير الدولية وبالأخص مع معايير الأمان الأساسية. وقد تمكّنت اللجنة، في فترة زمنية قصيرة، من إرساء نظام فعال للتفتيش والتسجيل والترخيص، كما لعبت دوراً استباقياً في استقصاء المصادر المشعة والتحكم بها والترخيص لها. وفضلاً عن ذلك، فإن اليمن تسعى اليوم لتطبيق ضوابط الإشعاعات على حدودها وهي تصبح بالتالي نموذجاً تحتذيه بلدان أخرى.

٣٦- واليمن بصدد تنفيذ ١٥ مشروعاً وطنياً والمشاركة في ٢٣ مشروعاً إقليمياً تدعمه الوكالة والتركيز على تدريب الموارد البشرية في مجالات الصحة والزراعة والماء والصناعة والوقاية من الإشعاعات. كما استفادت كثيراً من اتفاق عراسيا.

٣٧- وقد حثت اليمن، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عقد أخيراً على التوصل إلى توافق آراء بشأن تقوية نظام عدم الانتشار وتطبيقه في جميع الدول من دون استثناء. وكان بلده قد لخّص أفكاره في اثنتي عشرة نقطة ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأنها. وهي تشمل ما يلي: الانضمام العالمي الشامل إلى معاهدة عدم الانتشار؛ وجعل الانسحاب من المعاهدة أمراً غير مسموح به؛ وتخفيض الترسانات

النووية تدريجياً حتى إزالتها نهائياً من خلال إيقاف الأنشطة العسكرية النووية وأنشطة تطوير أو تعديل نظم الأسلحة النووية، صغيرة كانت أم كبيرة، وتكتيكية كانت أم استراتيجية؛ ووضع إطار زمني للتخلص النهائي من الأسلحة النووية وإرساء نظام ضمانات ضد الاستخدام العسكري أو السياسي لهذا النوع من الأسلحة؛ وحظر وتجريم النقل غير المشروع للتكنولوجيا النووية وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن؛ وتعزيز النقل المشروع للتكنولوجيا النووية المستخدمة لأغراض سلمية؛ والتأكيد على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ليس لضمان الأمن الوطني في مجال الطاقة فحسب بل لتخفيف الأضرار الناتجة عن الوقود الأحفوري أيضاً، وبالأخص التغيّرات المناخية المتأتية بشكل رئيسي عن غازات الدفيئة؛ وضمان أمان المواد النووية وأمنها عن طريق اعتماد معايير صارمة وتفادي وقوع هذا النوع من المواد في أيدي الجهات الفاعلة التي ليست في عداد الدول.

٣٨- وفي النهاية، ناشد المشاركين في المؤتمر أن يتخيّلوا عالماً خالياً كلياً من الأسلحة النووية ولكنه يتمتع بإمدادات تكاد لا تنضب من الوقود النووي، بما يكفي لتلبية احتياجات البشرية جمعاء من الكهرباء ومياه الشرب طوال قرون، والقضاء على الفقر، وحل مشكلة التغيّرات المناخية. ومن ذا الذي يسعه أن ينكر أن هذه رؤيا رائعة، مهما صَعُب تصديقها؟

٣٩- وتقدّمت السيدة كابيجيمبانغا (زامبيا) بالتعازي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها حيال الضحايا البشرية والأضرار المادية التي خلّفها الإعصار كاترينا.

٤٠- وأيّدت قرار المجلس تمديد تعيين السيد البرادعي كمدير عام للوكالة لولاية أخرى، نظراً إلى أن قيادته للوكالة كانت مثالية، وأكّدت له دعم بلدها المستمر. وأعربت عن الأمل في تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط بشكل يتسم بالعدل والشفافية.

٤١- ويستمر الانتشار النووي مصدراً للقلق الشديد بالنسبة إلى الأمم المحبة للسلام ومن المؤسف ألا تكون قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ قد توصلت إلى اتفاق بشأن هذه القضية. وحثت الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك من أجل تمكين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الوفاء بالمهمة الموكلة إليها. فالبحوث التي تجريها أية دولة عضو في مجال الأسلحة النووية لا تجعل العالم أكثر أماناً. وحثت جميع الأمم التي في حوزتها أسلحة نووية على البدء بتفكيكها. فحتى ولو لم يبق سوى قطعة واحدة من السلاح النووي، لن تكون البشرية في أمان. ومع إحياء العالم للذكرى الستين لقصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي، حثت المندوبة الوكالة والدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران بالعودة إلى الامتثال لنظام الضمانات الدولي، الذي يرمي إلى ضمان عالم يعمّه الأمن والسلام. ومع أخذ ذلك بالاعتبار، حثت على مواصلة الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإيران.

٤٢- ورحّبت زامبيا بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الوقاية من الإرهاب النووي، والتي تتسم بطابع شديد من الأهمية. ويلزم أن تعمل جميع الدول الأعضاء معاً على مكافحة ذلك التهديد.

٤٣- وأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني هي حيوية بالنسبة إلى تنمية الدول الأعضاء. وستتمخّض نظم التنفيذ المحسّنة عن أداء محسّن. فمفهوم المشاريع الجديد المكوّن من صفحتين يوفّر طريقة أسرع بكثير يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تبلغ الوكالة بالطلبات الممكنة للحصول على مشاريع قبل صياغة الاقتراحات الكاملة.

٤٤- وسيشهد عام ٢٠٠٥ استكمال بناء مركز معالجة داء السرطان على أنواعه في زامبيا. ومن شأن ذلك المركز أن يتيح لمرضى السرطان فرصة نادرة للحصول على العلاجات الملائمة بأسعار ميسورة من خلال تطبيق التكنولوجيا النووية. وأملت في أن تستفيد دول أعضاء عديدة من تلك التكنولوجيا، وبالأخص تلك المجاورة لزامبيا.

٤٥- وتواصل ارتفاع الطلب على مياه الشرب النظيفة نتيجة لارتفاع عدد السكان، ويتسم توفير الموارد المائية وإدارتها بطابع من الأهمية الحيوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأثنت على ما بذلته الوكالة من جهود ترمي إلى تشجيع التنقيب عن المياه الجوفية باستخدام الهيدرولوجيا النظيرية والجيولوجيا المائية.

٤٦- ولاحظت بسرور أن الوكالة تواصل أنشطتها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الاشعاعي وأمان النفايات. فتلك المجالات جوهرية لضمان أن الأنشطة النووية لا تشكل أي خطر على الأجيال المقبلة. ودعم الوكالة لبنية أساسية محسّنة في ميدان الأمان الإشعاعي، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، يشكل تعهّداً ذا أهمية ويتطلب الدعم من جانب الدول كلها. وقد خصص المحفل العلمي المقام في موازاة دورة المؤتمر العام العادية الـ٤٩ لموضوع الفيزياء النووية، ممّا يبدو أنه ينسجم مع الحلقة العملية التي عقدت مؤخراً في ترييستا، إيطاليا، حول موضوع التصرّف في المعارف النووية. ومن الضروري أن تتوفر مجموعة من العلماء الشباب للحلول محل الجيل السابق من العلماء إذا ما أردنا أن تكون المرافق النووية آمنة في المستقبل. ويود بلدها أن يشهد تنظيم مزيد من هذه الاجتماعات في المستقبل، ولاسيما في مجالي العمليات والأمان. وقد أنفذت زامبيا تشريعاً جديداً لتنظيم هذا النوع من الأنشطة وفقاً للمعايير الدولية.

٤٧- ويتابع بلدها الاستفادة من الإنجازات المحققة من خلال أنشطة الوكالة في ميدان التعاون التقني. وفيما يلي التطورات التي حصلت منذ المؤتمر العام السابق: فقد استهلت أنشطة الهيدرولوجيا النظيرية لرصد تلوث المياه الجوفية؛ وأنشئ مركز لعلاج السرطان يتوقع أن يصبح قيد التشغيل في عام ٢٠٠٦؛ وتلقى موظفون التدريب في جنوب إفريقيا للعمل في مركز علاج السرطان؛ وتم تعزيز برنامج تحسين السلالات بالحث الطفري من خلال تدريب التقنيين والحصول على مزيد من المعدات؛ كما تم تعزيز الطب النووي والقدرة على رصد قصور الغدة الدرقية لدى الأطفال الحديثي الولادة عن طريق تدريب الموظفين والحصول على المعدات؛ وجرى تحسين أداء المعدات في المؤسسات التي تتلقى الدعم التقني من جانب الوكالة؛ وتعززت الموارد البشرية في ميدان العلوم والتكنولوجيات النووية من خلال المشروع الوطني لتدريب الموارد البشرية. وفضلاً عمّا تقدم، اضطلع العلماء والتكنولوجيون في زامبيا بدور حاسم في الأنشطة المرتبطة بالوثيقة التقنية IAEA-TECDOC-1294، وبنشر هذه الوثيقة المعنونة تطوير رزم مكمّلات الأعلاف الحيوانية وتقييمها ميدانياً.

٤٨- وواصلت زامبيا توفير الدعم لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة ضمن إطار اتفاق أفرا. وقد استقبلت زامبيا عدة بعثات خبراء من دول أعضاء في اتفاق أفرا، وبالأخص في مجال العلاج الإشعاعي والوقاية من الإشعاعات والتصرف بالنفايات المشعة. وقد كان لإطار اتفاق أفرا دوراً حاسماً في تعزيز أنشطة متنوعة اضطلعت بها مؤسسات مشاركة في مشاريع أفرا. وحثت اتفاق أفرا على تنويع قاعدة موارده بحيث لا يعتمد كلياً على الوكالة للحصول على الدعم المالي.

٤٩- وعقدت في النهاية حصة بلدها الكاملة في المساهمات الطوعية المقررة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦.

٥٠- وقال السيد أداموفيتش (ألمانيا) إن الوكالة عادت خلال العام الفائت ولعبت دوراً مركزياً في المناقشة الدولية المتصلة بعدم الانتشار. وبفضل جملة أمور على رأسها العمل الذي اضطلع به المدير العام، بات الرأي العام العالمي يعتبر الوكالة على أنها إحدى ركائز الأمن والسلام العالميين.

٥١- وهو يشعر بالقلق الشديد نتيجة لانعدام الشفافية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني والتدابير الأحادية الجانب المتخّذة أخيراً. فبعد أكثر من سنتين على طرح عدد من المسائل الهامة، ما زالت هذه المسائل غير محسومة. وأعرب عن أمله في أن توافق إيران على توفير ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي سيستخدم في أغراض سلمية بحتة وبأنه لا يمكن أن يستخدم لخلاف ذلك. وأعرب عن استعداد ألمانيا لمتابعة حوار صادق مع إيران في حال التمكن من إعادة الثقة. وسيكون من المؤسف أن تختار إيران مسار المواجهة بدلاً من التعاون، لأن ذلك سيؤدي إلى إحالة المسألة إلى مجلس الأمن.

٥٢- أمّا الوضع في شبه الجزيرة الكورية، فما زال مصدراً للقلق البالغ. واعتبر أن المحادثات السداسية هي المحفل الملائم لإيجاد حل سلمي دائم. ومن الضروري تنفيذ مضمون البيان المشترك.

٥٣- وتؤيد ألمانيا بشدة المداولات المتعلقة بتقوية نظام عدم الانتشار الدولي. وهناك حاجة إلى مزيد من المناقشات حول ما توصل إليها فريق الخبراء المعني بالنُهُج النووية المتعددة الأطراف الذي كان المدير العام قد أنشأه، ويتطلع بلده إلى إيلاء هذه القضية مزيداً من الاعتبار داخل المجلس.

٥٤- وأسفت ألمانيا لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. ومن المهم تحقيق تقدّم في عدد من القضايا العالقة والتمهيد للعملية الاستعراضية المقبلة. ويمكن للوكالة أن تؤدي دوراً مفيداً في هذا الصدد عن طريق التصدّي للمسائل الواقعة ضمن مجال اختصاصها، مثل إرساء البروتوكولات الإضافية على أنها معيار الامتثال، ومساعدة البلدان في وضع نظمها الخاصة بالتحكم بالصادرات، والتصدي لمسألة البلدان التي حاولت الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

٥٥- ومن شأن اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار نظام الوكالة الأساسي أن تساهم في تنظيم المناقشات حول قضايا هامة في مجال الضمانات. وتشاطر ألمانيا وجهة نظر العديد من الوفود بأنه ينبغي التنبّه جيداً لعدم إعادة فتح باب التسوية التي توصلت إليها اللجنة ٢٤ أو إبطال هذه التسوية. كما ينبغي أيضاً تفادي أي ازدواجية مع الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات أو أي تدخل في مهام الأمانة المرتبطة بالضمانات.

٥٦- وما زال التعميم العالمي للبروتوكولات الإضافية وتنفيذها يشكلان مسألة ذات أولوية عالية. وما زالت ألمانيا ترى أن عملية التصديق على البروتوكول الإضافي بطيئة أكثر من اللزوم. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزامها وتصدق على بروتوكولاتها الإضافية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول التي لم توقع بعد على بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

٥٧- ويشكل الأمان والأمن النوويان إحدى أهم القضايا في الميدان النووي. ومن شأن الحاجة إلى نشر ثقافة أمان عالمية شاملة أن تشهد ارتفاعاً في المستقبل بفضل تقادم المفاعلات، وإغلاق مفاعلات البحوث، وزيادة عدد مصادر الإشعاعات، والاتجار غير المشروع والإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، ترحّب ألمانيا بالاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، وبالمؤتمر المعني بالأمن النووي المعقود في لندن، وبالمؤتمر الرامي إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وفيما يخص المؤتمر الأخير، حث

جميع الدول على التصديق على التعديلات لضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وكان اعتماد مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات الإضافية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها قد شكل خطوة هامة في اتجاه تحسين الأمان والأمن فيما يرتبط بمكافحة الإرهاب النووي. وقد كانت ألمانيا من بين الدول الأوائل التي أنفذت هذه الإرشادات.

٥٨- وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، تتسم التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بإمكانيات واعدة في ميادين تحسين جودة الأغذية وأمانها، ومكافحة الآفات الحشرية، وإدارة المياه، والعناية الصحية، والتنمية المستدامة. وأعرب عن تقديره للأمانة على جهودها المبذولة في سبيل تسليط الضوء على الحاجة المتزايدة إلى تطبيقات علاج السرطان في أفريقيا. كما أعرب عن استعداد ألمانيا للتعاون الوثيق في ميدان البحوث التطويرية مع الجامعات ومراكز البحوث القائمة في بلدان أخرى.

٥٩- وهنّأت السيدة غونزاليس (المكسيك) المدير العام على إعادة انتخابه.

٦٠- وقد أظهر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ إنجازات الوكالة في تشجيع التعاون الدولي بشأن استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، والأمن النووي الشامل، والتحقق. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ لم يتمخّض عن اتفاق جوهري. كما أعرب عن إحباطه لأن الوثيقة الختامية التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لم تشر إلى نزع السلاح أو عدم الانتشار، مفوّتة بالتالي فرصة كبرى للمساهمة في تحقيق السلام والأمن في العالم. وتحث المكسيك جميع الدول الأعضاء في الوكالة على إعادة تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي، وبنظام عدم الانتشار الدولي، وبضمانات الوكالة.

٦١- وتعرب الحكومة المكسيكية عن امتنانها الخاص لأمانة الوكالة على عملها الموضوعي والمحترف في ميدان التحقق. ويرتدي نظام ضمانات فعال ومجدٍ أهمية جوهرية نتيجة لتداول التكنولوجيا والمعدات النووية الحساسة في السوق السوداء. وفي الوقت نفسه، يجب العمل على حماية حق الدول الأعضاء الثابت في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في أغراض سلمية. وقد لاحظ بلدها باهتمام اقتراحات المدير العام الرامية إلى ضمان إمدادات الوقود النووي بغية تعزيز مراقبة الأنشطة غير المشروعة ومكافحتها.

٦٢- وتعلق المكسيك أهمية على تقوية نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي ساهم بشكل ملموس في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكان المؤتمر الأول للدول الأطراف والموقعة على معاهدات منشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية قد عقد في مدينة مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وتمت خلاله اعتماد إعلان تلاتيلوكو الذي شدد على دور الوكالة في التحقق من أن الطاقة النووية لا تستخدم سوى في أغراض سلمية.

٦٣- وأعربت عن تأييد بلدها لجهود الوكالة الرامية إلى تحسين أمان المنشآت النووية، ومكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي، والدعوة إلى التطبيق الشامل للصكوك الدولية ذات الصلة. ورحبت بالموافقة على خطة العمل المعنية بأمان نقل المواد المشعة. وينبغي للوكالة أن تستغل جميع أوجه التعاضد الممكنة مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى بغية صوغ نهج متكامل لأمن المنشآت النووية. وتولي المكسيك اهتماماً خاصاً بالجهود الرامية إلى تقييم آثار الزلازل على أمان المنشآت النووية. وكان المؤتمر المخصص لدراسة واعتماد التعديلات المقترحة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المعقود في فيينا خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥، قد اعتمد

عدداً من الاقتراحات الهادفة إلى توسيع نطاق الاتفاقية. ولكن، لسوء الحظ، لم يعتمد المؤتمر المذكور بياناً ينص صراحة على أن الهجمات على منشآت نووية معدّة لأغراض سلمية في أزمنة السلم يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

٦٤- وينبغي استخدام التكنولوجيا النووية لتعزيز التنمية المستدامة في مجالات الزراعة، وإنتاج الأغذية، والصحة البشرية، والتصرف في الموارد المائية، وحماية البيئة، والصناعة. وينبغي تحسين الدعاية لهذه الأنشطة بغية زيادة الوعي لدى عامة الجمهور بشأن منافع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وسوف تواصل المكسيك دعمها للوكالة في عملها الهام.

٦٥- وقال السيد غايزيناك (بيلاروس) إن العام المنصرم سلّط الضوء على الوضع المعقد الناشئ ضمن سياق معاهدة عدم الانتشار. ويشكل التوازن بين التزامات الدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية وحقوقها إحدى أهم سمات تلك المعاهدة. وقطعت هذه الدول التزاماً طوعياً بالامتناع عن استحداث وتراكم القدرات النووية العسكرية. وقد أكدت المعاهدة أيضاً، بوضوح، على حق هذه الدول الثابت في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في أغراض سلمية. ومن الصعب المبالغة في تقدير أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في ضمان الحفاظ على هذا التوازن.

٦٦- وفيما يتعلق بالمسألة الإيرانية، فإن الموقف الموضوعي الذي اتخذته الوكالة وارتفاع مستوى الاحترافية في عملها أتاحا حل عدد من القضايا التقنية الخلافية. وكانت إيران قد بذلت الجهود لإيضاح تلك القضايا. وينبغي لإيران أن تتعاون مع الوكالة في المستقبل انطلاقاً من روح الشفافية التامة. وينبغي حلّ المسألة ضمن الإطار القانوني الدولي القائم وليس على أساس التقييمات المؤسسة على دوافع سياسية.

٦٧- وترحب بيلاروس بإعلان حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق باستعدادها للعودة إلى معاهدة عدم الانتشار وأملت في أن التعاون البنّاء بين جميع الأطراف المعنية بالمحادثات السداسية سيؤدي إلى تعجيل السعي إلى قرارات مقبولة بشكل متبادل وسيساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

٦٨- ولطالما التزم بلده بتعزيز نظام الضمانات، كما ولطالما سعى إلى الوفاء التام بالتزاماته الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار وبموجب اتفاقه الخاص بالضمانات. وكانت بيلاروس قد أبلغت الأمانة قرارها بالتوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي عقدته بموجب معاهدة عدم الانتشار وتوقعت أن يعتمد المجلس نص البروتوكول المذكور خلال سلسلة اجتماعاته المقبلة.

٦٩- ونظراً لكون بيلاروس دولة طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية منذ عام ١٩٩٣، فقد شاركت في إجراءات التعديل. وأعربت عن رضاها حيال النجاح الذي حققه المؤتمر الدبلوماسي المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥. فدخول التعديل المعتمد حيز النفاذ سيساهم مساهمة ملموسة في تعزيز النظام الخاص بالحماية المادية للمواد والمرافق النووية. وكانت بيلاروس قد استهلت الإجراءات الداخلية الضرورية لإدخال التعديل حيز النفاذ.

٧٠- وقد شكل المؤتمر الدولي المعني بأمان المصادر المشعة وأمنها، المعقود في بوردو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، خطوة كبيرة إلى الأمام في ذلك المجال الجوهري من مجالات عمل الوكالة. وكان المؤتمر قد سلط الضوء على أهمية تطوير التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمصادر ولتنفيذ أحكام مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وتتعاون بيلاروس مع الوكالة في قضية الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة وتهريبها. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت حدود بيلاروس الدولية حدوداً مع الاتحاد

الأوروبي. ولذا فإن ضمان الأمان الإشعاعي على تلك الحدود يساهم بالتالي في ضمان أمان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وخلال عام ٢٠٠٦، كانت بيلاروس اقترحت عقد مؤتمر علمي وعملي إقليمي تحت رعاية الوكالة حول موضوع مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة وتهريبها على الحدود الفاصلة بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي، وأملت في أن تلقى هذه المبادرة الدعم.

٧١- وشكر الوكالة على مساعدتها المقدّمة بموجب المبادرة الثلاثية في تفكيك مرفق أشعة جيمية عالي القدرة ونقله للتخزين. وقال إنه يأمل في استمرار هذا النوع من التعاون فيما يخص مرافق أخرى ومشععات متقادمة موجودة في مراكز للبحث والتدريب العلميين في بيلاروس.

٧٢- وأعرب عن قلق بلده حيال خطط إنشاء موقع في ليتوانيا، على مقربة من الحدود مع بيلاروس، لتخزين الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة الناتجة عن إغلاق محطة إغنالينا للقوى النووية. وأمل في أن تعتمد ليتوانيا منهجاً بنّاءً في اختيار موقع المرفق المعني وأمانه. ونظراً إلى سلطة الوكالة المعترف بها والدور الذي تضطلع به في صياغة المعايير الدولية للأمان الإشعاعي، فإن بلده يفترض أنها ستشارك في تلك العملية.

٧٣- وقد شكل التصدّي لعواقب حادث تشرنوبل مجال تعاون ذا أولوية بين الوكالة وبيلاروس. ويقدر بلده حق التقدير مشاريع التعاون التقني الخاصة بالوكالة بشأن تشرنوبل التي ركّزت على جملة أمور، منها إعادة التأهيل الاجتماعي الاقتصادي للمناطق المتضررة. والأمل معقود على الحفاظ على هذا النوع من المشاريع خلال الدورات المقبلة.

٧٤- وقد قدّمت الوكالة مساهمة قيّمة في عمل محفل الأمم المتحدة الخاص بحادث تشرنوبل الذي كان المدير العام قد اقترح إقامته خلال زيارته إلى بيلاروس في عام ٢٠٠١. وخلال المؤتمر الختامي للمحفل الذي عقد في فيينا خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان المجتمع الدولي قد نظر في نُهُج ترمي إلى تقييم عواقب حادث تشرنوبل وفي التوصيات لإعادة تأهيل المناطق المتضررة. واتّسم عمل المحفل بطابع كبير من الأهمية العملية في تحقيق المستوى الأمثل في السياسة المتعلقة بالتصدي لعواقب الكارثة وتعزيز التعاون الدولي بشأن تشرنوبل. كما كانت قد شكلت أيضاً خطوة هامة نحو فهم العواقب الطويلة الأجل للحادث. وأظهر المحفل أن مسائل عديدة، بما فيها مسائل مرتبطة بالعواقب الطبية لحادث تشرنوبل، ما زالت مفتوحة وتستلزم المزيد من الدراسة. ولن تتوقف جدوى المحفل على التوصيات المقدّمة إلى حكومات الدول المتضررة فحسب، بل على استمرار التعاون في مجال تطبيق هذه التوصيات أيضاً. وما زال هناك عدد من التعديلات التي يجب إدخالها على مسودة الوثيقة الختامية للمحفل المعروضة على المؤتمر، ولاسيما فيما يتعلق بالتوصيات المقدّمة إلى حكومات الدول المتضررة. وكانت بيلاروس قد نقلت الاقتراحات ذات الصلة إلى الأمانة وأملت في أن تؤخذ هذه الاقتراحات في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للوثيقة. كما برزت الحاجة المستمرة إلى المزيد من العمل في مجال الإعلام العام بغية التحقق من أن المجتمع الدولي والمجموعات السكانية المتضررة تتلقى استنباطات المحفل بالشكل الملائم. وتم التخطيط لمؤتمر دولي بشأن الاستراتيجيات الهادفة إلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة وتحقيق تنميتها المستدامة سيعقد في مينسك خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٧٥- وهنّأ السيد عثمان (الجمهورية العربية السورية) المدير العام على إعادة انتخابه.

٧٦- وقد برزت الحاجة إلى تطبيق نظام عدم الانتشار على المستوى العالمي الشامل نتيجة إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في اعتماد وثيقة ختامية. كما أن المؤتمر أخفق أيضاً في إقناع المجتمع الدولي بأن الهدف من معاهدة عدم الانتشار هو تعزيز السلام العالمي من خلال المضي قدماً نحو نزع

السلاح النووي وعدم الانتشار. ورغم أن المعاهدة حددت التزامات وحقوقاً واضحة للدول الحائزة لأسلحة نووية وتلك غير الحائزة لأسلحة نووية على حد سواء، فإن التغيرات التي شهدتها البيئة السياسية الدولية أدت إلى فرض قيود صارمة على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي سعت إلى ممارسة حقها الثابت، بموجب معاهدة عدم الانتشار، في اكتساب التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

٧٧- وقد كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل دول الشرق الأوسط التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار انطلاقاً من اقتناعها بأن امتلاك أية دولة في المنطقة لأسلحة نووية يشكل تهديداً لبقية بلدان الشرق الأوسط والعالم ككل. وفي الوقت ذاته، فهي تواقة لاستخدام التكنولوجيا النووية في أغراض التنمية المستدامة وفي مجالات العناية الصحية والحماية البيئية ولكن جهودها أحبطت نتيجة لما تفرضه بعض الدول من قيود على إمكانية بلوغ هذا المنال، منتهكة بذلك معاهدة عدم الانتشار.

٧٨- ولطالما عارض بلده بشدة الإرهاب وهو يعمل على التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تعريفٍ يميّز بين الإرهاب وبين كفاح الشعوب المشروع في مواجهة الاحتلال الأجنبي. غير أن جهوده باءت بالفشل لأسباب سياسية ونتيجة لتفشي ظاهرة الانتقائية وازدواج المعايير. وكانت الجمهورية العربية السورية قد وقعت على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وعلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفضلاً عن ذلك، فهي بصدد التوقيع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، كان الرئيس السوري قد أصدر المرسوم التشريعي رقم ٦٤ المتعلق بالوقاية من الإشعاعات وبأمان المصادر المشعة وأمنها، والذي يجرّم الاتجار بالمواد النووية ويمنح هيئة الطاقة الذرية السورية صلاحيات رقابية واسعة النطاق.

٧٩- وقد ظل جدول أعمال المؤتمر العام يتضمن، طوال أكثر من ١٠ أعوام، بنداً متعلقاً بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط بغية إقناع إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية في المنطقة، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة بما يتيح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بيد أن المدير العام لم يتمكن، مجدداً، من الوفاء بالولاية التي أسندت إليه في هذا الصدد بموجب القرارات المتتالية الصادرة عن المؤتمر العام. ويتسبب امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية في إيجاد عدم توازن أمني في الشرق الأوسط، ولكن القوى العظمى غضت النظر عن انتهاكات إسرائيل للقرارات الدولية ذات الصلة، وبالأخص قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وحث المؤتمر العام على اعتماد نهج يتسم بالموضوعية والشفافية فيما يخص مسودة القرار المتعلق بضمانات الوكالة في الشرق الأوسط خلال الدورة الحالية وبتسمية الدول الوحيدة في المنطقة التي لا تخضع للضمانات والتي لم تنضم إلى نظام عدم الانتشار. فإسرائيل، التي تنتهج سياسة إرهابية بحق شعب فلسطين وهضبة الجولان السورية، منتهكة جميع المعاهدات والمعايير الدولية، لا تهتم سوى بالحفاظ على أمنها الخاص من خلال استراتيجية قائمة على الردع النووي.

٨٠- ولفت الانتباه إلى أن قائمة الدول التابعة لمنطقة الشرق الأوسط الواردة في الحاشية ١ لتقرير المدير العام بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط (الوثيقة GC(49)/18) لا تعكس وجهات نظر الدول في المنطقة.

٨١- وقد انضم بلده إلى توافق الآراء بشأن مسودة القرار الخاص بهذه المسألة كل عام رغبة منه في عدم تعطيل أعمال المؤتمر. بيد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكون على علم بمدى تفجّر الوضع وناشد الوكالة بأن تضطلع بدور فعال في دعم نظام عدم الانتشار النووي.

٨٢- وقد أبدت الجمهورية العربية السورية موافقتها المبدئية على فكرة عقد محفل لمناقشة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي مستعدة للمشاركة فيه بشرط أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وتخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة. وكان بلده قد قدّم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بالنيابة عن المجموعة العربية يرمي إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كلها، ولاسيما الأسلحة النووية، غير أن الوضع الدولي في ذلك الحين أدى إلى الحيلولة دون نجاح تلك المبادرة. وكانت سوريا قد أعادت عرض مشروع القرار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهو لا يزال عالقاً أمام مجلس الأمن إلى أن تحل ظروف أكثر مواتاة لاعتماده.

٨٣- وقد لفت عدد من التقارير الانتباه إلى خطر حصول تسربات إشعاعية من المفاعلات المتقادمة في ديمونا التي رفضت الحكومة الإسرائيلية إخراجها من الخدمة. وناشد المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة لتفادي أي مخاطر ممكنة قد تلحق بالبيئة في الأراضي الفلسطينية وفي الدول المجاورة. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأمل بأن يحصل البند المتعلق بقدرات إسرائيل وتهديداتها النووية الذي يوضع على جدول أعمال المؤتمر بما يستحقه من اهتمام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المجموعة العربية في محاولتها للتوصل إلى اعتماد قرار في هذا الصدد بغية الضغط على إسرائيل لتنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وتخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة. وتقع على عاتق المؤتمر مهمة اتخاذ تدابير لدرء التهديد النووي الإسرائيلي، كما كان قد فعل فيما يخص جنوب أفريقيا.

٨٤- وشكر إدارة التعاون التقني على عملها على الصعيدين المحلي والإقليمي بالنيابة عن البلدان النامية، ولاسيما مبادرتها الهادفة إلى ترشيد تقديم اقتراحات المشاريع. وفي عام ٢٠٠٤، كانت هيئة الطاقة الذرية السورية قد استقبلت ٢٠ متدرباً من بلدان عربية، ووفرت للوكالة خدمات ستة خبراء مجانيين. وستواصل اللجنة دعمها لبرنامج التعاون التقني من خلال مراكز الامتياز الإقليمية.

٨٥- وبدعم من الوكالة ومن جامعة دمشق، واصلت الهيئة عقد دورة دراسية مدتها تسعة أشهر حول الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر المشعة. وحتى تاريخه كان أكثر من ١٠٠ أخصائي في الوقاية من الإشعاعات من غالبية البلدان العربية قد أكملوا الدورة وحصلوا على شهادات. وشجع الدول العربية على مواصلة الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة للحصول على تدريب متقدم قائم على أساس منهج دراسي معترف به دولياً.

٨٦- ويبلغ حالياً عدد الدول الأعضاء في اتفاق عراسيا ثماني دول نتيجة لانضمام كل من العراق وقطر إليه مؤخراً. ويعمل الاتفاق على تنفيذ ثلاثة مشاريع إقليمية وهي: تقييم مقارن لخيارات توليد الكهرباء؛ وتعزيز قدرات التدريب الإقليمي وإصدار الشهادات في مجال الاختبارات غير المدمّرة؛ واستخدام النظائر والتقنيات الجيوكيميائية في دراسة المياه الجوفية. وأعرب عن ثقته بأن الوكالة ستواصل دعمها لاتفاق عراسيا في مشاريعه المستقبلية.

٨٧- وربط سداد تكاليف المشاركة الوطنية بتنفيذ المشاريع قد يؤدي إلى تأخيرات في استهلال المشاريع الوطنية. ولطالما سعت سوريا إلى سداد مساهماتها لصالح الوكالة بسرعة، ولكنها تحث الأمانة على إعادة النظر في تحركها هذا لأن تأخر التحويلات المصرفية وتحديد أسعار صرف العملات في بعض البلدان قد يؤدي إلى ضياع وقت يمكن استغلاله لتنفيذ المشاريع. وينبغي للأمانة أيضاً أن تقدّم تقريراً حول المزايا والعيوب التي قد تنشأ نتيجة لدمج غرب آسيا وشرقها والمحيط الهادئ ضمن إقليم واحد.

٨٨- وقد تكفلت هيئة الطاقة الذرية السورية بترجمة المكنز المتعدد اللغات الخاص بالشبكة الدولية للمعلومات النووية إلى العربية، وهو مشروع رئيسي استكمله، في غضون تسعة أشهر فقط، فريق من المترجمين ذوي الكفاءة العالية. وفضلاً عن ذلك، فإن بلده كان قد قدّم مساهمة طوعية خارجة عن الميزانية تجاوزت قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار لتمويل ترجمة المواد التدريبية الخاصة بتسجيل المصادر الإشعاعية والتحقق منها إلى اللغة العربية. كما كانت الهيئة قد قامت، للسنة الثالثة على التوالي، بترجمة *نشرة الوكالة IAEA Bulletin* إلى اللغة العربية.

٨٩- وقال السيد بوبوفيتش (صربيا والجبل الأسود) إن مكافحة الإرهاب العالمي تشكل مسألة ذات أهمية قصوى ومصدر قلق مشتركاً لجميع البلدان. واعترافاً من صربيا والجبل الأسود بحصول تهديد محتمل، فقد استكملتا في عام ٢٠٠٢ إزالة الوقود النووي الطازج من موقع معهد فينشا للعلوم النووية وإعادته إلى بلد المنشأ، أي الاتحاد الروسي، لتخفيض درجة إثرائه، كجزء من المبادرة الثلاثية التي تشمل الوكالة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وستكون مساعدة تلك الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ضرورية أيضاً لإزالة الوقود النووي المستهلك من مفاعل RA البحثي ولغيرها من أنشطة الإخراج من الخدمة في المعهد. وليس في إمكان الهيئة الرقابية للأمان النووي، وهي السلطة الرقابية المؤقتة المقامة ضمن إطار برنامج إخراج منشآت فينشا من الخدمة، أن تستكمل عملها بشكل تام ومناسب من دون مساعدة الوكالة.

٩٠- وتؤيد صربيا والجبل الأسود بشدة تعزيز نظام الضمانات الشاملة ودور الوكالة في مجال التحقق، اللذين يعتبران أساسيين لمنع انتشار الأسلحة النووية. وكان قد سبق لحكومته أن أبلغت الأمانة بقرارها التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. وهنا أيضاً لا غنى عن مساعدة الوكالة.

٩١- وأعرب عن الرضا حيال النتائج التي حققها التعاون التقني في الفترة القصيرة المنقضية منذ تجديد صربيا والجبل الأسود لعضويتها في الوكالة، وأشار إلى أن زيادة الدعم في هذا المجال أساسية للمساعدة في إرساء أو تحسين المزيد من البنى الأساسية الوطنية. وأشاد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها إدارة التعاون التقني، وبالأخص قسم أوروبا. وتعتمد صربيا والجبل الأسود على مساعدة الوكالة لتحقيق أهدافها الوطنية والدولية في مجالات مثل أنشطة الإخراج من الخدمة، والارتقاء ببنية البلد الأساسية الرقابية في مجال الأمان والأمن النوويين، وتحسين العناية الصحية وحماية البيئة.

٩٢- وقد استقبلت صربيا والجبل الأسود زيارات قام بها خبراء في ميادين متنوعة شملت الأمن النووي، والصحة، والبنية الأساسية الرقابية، والأمان النووي، وشكلت استنتاجات هؤلاء الخبراء وتقاريرهم أداة مهمة لتقييم الأهداف الوطنية ولصياغة الخطط الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. ويتسم تحسين المعارف والمهارات المهنية بالقدر ذاته من الأهمية. ففي العام المنصرم، كان عدد من الخبراء والمهنيين قد تلقوا تدريبات أو شاركوا في مؤتمرات واجتماعات وحلقات عملية، حيث كانوا قد تمكنوا من مقارنة خبراتهم وتبادل المعلومات فيما بينهم.

٩٣- وقال إنه لا غنى عن مساعدة الوكالة في إنفاذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، بالإضافة إلى غيرها من الصكوك الدولية. وتؤيد حكومته تأييداً تاماً تقوية نظم الأمان والأمن وتشدد على الدور الهام الذي تضطلع به الضمانات وأعمال التحقق المتكاملة والشمولية في جميع الأنشطة المرتبطة باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.

٩٤- وهنّأ السيد فوزي عبد العزيز الجاسم (الكويت) المدير العام على إعادة انتخابه.

٩٥- ولما كانت الكويت تعلق أهمية قصوى على ضمان أمان المصادر المشعة وأمنها، فهي تشدد على الحاجة إلى إرساء آليات وتنفيذ مبادئ توجيهية ترمي إلى مراقبة تحركات المواد المشعة. وينبغي تشجيع التعاون والتنسيق الدوليين من خلال مشاريع وطنية وإقليمية مع الوكالة وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

٩٦- ولدرء خطر الإرهاب النووي، بات من الطارئ جداً اتخاذ التدابير الكفيلة بإخضاع جميع المواد والمنشآت النووية في جميع البلدان من دون استثناء لضمانات الوكالة. وأعرب عن قلق الكويت حيال اكتشاف حالات تهريب واتجار غير مشروع بمواد نووية ووجود جهات عاملة في السوق السوداء تستغل الثغرات القانونية التي تشوب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات الدولية ذات الصلة. ومن الضروري إرساء نظام مأمون للوقاية ضد هذا النوع من التهديدات. وكانت الكويت قد وقعت الصيغة المعدّلة من اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي المعتمدة مؤخراً، وذلك انطلاقاً من إيمانها بضرورة اتخاذ إجراءات دولية منسّقة. وهي تؤيد الإجراء الذي اتخذه عدد من البلدان لتحقيق الوقاية من الإرهاب النووي، بشرط أن يكون القصد من هذا الإجراء دعم نظام عدم الانتشار وولاية الوكالة.

٩٧- وفيما أشاد بإنجازات برنامج التعاون التقني في مجال تشجيع تنمية قطاعات اجتماعية مختلفة، أعاد تأكيد الحاجة إلى مصادر تمويل مضمونة ويمكن التنبؤ بها لصندوق التعاون التقني بغية ضمان نجاح المشاريع الحالية والمقبلة وتفادي حالات قصور الميزانية نتيجة لتخلف بعض البلدان عن سداد مساهماتها الطوعية. ورغم أن هذه المساهمات طوعية من الناحية النظرية، فإن على الدول الأعضاء التزاماً سياسياً بتسديد هذه المساهمات كاملة وفي التوقيت المناسب. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الكويت دأبت على سداد مساهماتها في صندوق التعاون التقني من دون تأخير.

٩٨- وإلى جانب مشاريع برنامج التعاون التقني المرتبطة بالتنمية، ينبغي للبرنامج أن يسعى إلى تحسين البنية الأساسية الخاصة بالوقاية من الإشعاعات. ومن الضروري أيضاً مواصلة تنظيم الدورات التدريبية، بالأخص على المستوى الإقليمي، من أجل رفع مستوى الخبرات الوطنية في هذا المجال.

٩٩- وتتطلع الكويت قدماً إلى زيادة تعاونها من الوكالة في تشجيع التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية من أجل التوصل إلى تنمية أكثر عدلاً واستدامة لجميع البلدان والشعوب.

١٠٠- ويشكل نظام الضمانات إحدى أهم دعائم عمل الوكالة وحجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. لذا فإن الكويت تقدّر ما تبذله الوكالة من جهود في سبيل تقوية تطبيق معاهدة عدم الانتشار والضمانات والبروتوكول الإضافي. وبغية زيادة فعالية أنشطة التحقق، ينبغي للدول التي لم توقع بعد على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة أن تفعل ذلك، كما ينبغي لتلك التي وقعت على اتفاق ضمانات أن تنظر في التوقيع على بروتوكول إضافي. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة وبموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بها، كما ينبغي لها العمل بشكل بنّاء مع الوكالة لمعالجة أي استفسارات أو شكاوى.

١٠١- وأعرب عن خيبة أمل الكويت حيال عدم إدراج أي ذكر لنزع السلاح أو عدم الانتشار في الوثيقة المتضمّنة نتائج قمة الأمم المتحدة لاستعراض الألفية. بيد أنها لن تفقد الأمل في أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق آراء بشأن الحاجة إلى إنفاذ تام وغير انتقائي لمعاهدات نزع السلاح، وبالأخص معاهدة عدم الانتشار، وإلى التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل.

١٠٢- وينبغي تطبيق الضمانات على جميع الأنشطة النووية في منطقة الشرق الأوسط نظراً لتمتع الوكالة بالسلطة والخبرة اللازمتين لتوفير التأكيدات المتعلقة بالامتثال لاتفاقات الضمانات. بيد أن الكويت لاحظت بقلق أن طلب الوكالة المقدّم إلى بعض البلدان التي لديها برامج نووية متقدمة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبيق ضمانات الوكالة لم يلق أي رد، وهذا أمر من شأنه أن يؤثر سلباً على السلام والاستقرار الدوليين نتيجة لما يتسم به إقليم الشرق الأوسط من أهمية استراتيجية. وحث الوكالة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق التطبيق الشامل لنظام الضمانات على جميع المنشآت والأنشطة في الإقليم كخطوة أولى نحو إقامة منطقة خالية من السلاح النووي.

١٠٣- وتأسف الكويت لعدم التمكن من الدعوة إلى عقد محفل لمناقشة خبرات أقاليم أخرى بشأن كيفية التعامل مع منطقة خالية من السلاح النووي. وفي هذا السياق، رحّب بنتيجة مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على معاهدات منشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية الذي عقد مؤخراً في المكسيك والذي كان قد شدد على أهمية دور هذه المناطق في تعزيز الأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

١٠٤- ولن يتحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل البلد الوحيد في المنطقة الذي يرفض إخضاع منشآته لضمانات الوكالة، معيقة بالتالي تحقيق شمولية معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن استمرار هذا الوضع الشاذ، الذي يتم فيه التغاضي عن عناد بلد واحد، أن يشجع دولاً أخرى على محاولة الحصول على أسلحة نووية أو تصنيعها.

١٠٥- والأمل معقود على أن تكون بلدان العالم تقف الآن على عتبة حقبة جديدة ستتمكن فيها من تجاوز خلافاتها والعمل معاً على تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل.

١٠٦- وقال السيد بانوبونغ (تايلند) إن التطورات الدولية التي حصلت في السنوات الأخيرة، سواء ارتبطت بانتشار الأسلحة النووية أو بالإرهاب، دفعت بالعالم إلى بيئة أمنية متغيّرة. ففي حين أمل الكثيرون في أن يجلب عام ٢٠٠٥ مرحلة متجدّدة من التعاون في التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، أعاد الفشل المتكرر المحزن في تقوية نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وبكل أسف، المجتمع الدولي إلى تقاطع طرق وجعل العالم أكثر عرضة من أي وقت مضى لخطر انتشار نووي لم يسبق له مثيل.

١٠٧- وتعلق تايلند أهمية كبيرة على معاهدة عدم الانتشار بصفتها حجر زاوية في النزع العالمي للسلاح النووي ونظام عدم الانتشار، وهي تعترف بفائدتها الملموسة في تعزيز الدعائم الثلاث المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات في أغراض سلمية. ولما كان بلده دولة غير حائزة لأسلحة نووية، فهو ملتزم التزاماً راسخاً بسياسة تنص على عدم تطوير أو حيازة أو اكتساب أو استخدام أو تحويل الأسلحة النووية والمواد المرتبطة بها. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن إقامة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي شاركت فيها تايلند وغيرها من البلدان الأعضاء في رابطة آسيان، تشهد على التزام تايلند بنظام عدم الانتشار. وقد دخلت معاهدة بانكوك، التي أقيمت بموجبها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المذكورة، حيز النفاذ منذ عام ١٩٩٧، ومن شأنها، هي وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أقاليم مختلفة من العالم، أن تساهم بشكل ملموس في تهيئة مناخ من الثقة يؤدي إلى تقليص مخاطر الانتشار.

١٠٨- وفيما يتعلق بالتهديدات الناشئة، يرى بلده في الكشف عن شبكة كبيرة من مهربي الأسلحة النووية وعن أنشطة انتشارية سرية مصدراً كبيراً للقلق. وحث بشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على

مضاعفة جهودها للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها المواد النووية والمشعة، بين أيدي الإرهابيين. وكانت تايلند قد امتثلت كلياً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠ الخاص بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وهي بصدد استعراض تشريعاتها المحلية لتيسير فرض رقابة أكثر فعالية على المعدات المزدوجة الاستخدام. وفضلاً عن ذلك، تقوم تايلند بتقوية تشريعاتها وإجراءاتها الجنائية لمجابهة الإرهاب. وإزاء تلك الخلفية، يسرّه أن يفيد بأن رئيس الوزراء التايلندي وقع، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خلال انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١٠٩- وفي خضم التحدّيات المتزايدة الخطورة التي تحدق بنظام عدم الانتشار النووي، اضطلعت الوكالة ومديرها العام بأدوار بارزة في مجال التحقق من الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات في سبيل الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين. وقد أدّت الوكالة عملها باحتراف وحياد، فوفت بولايتها بشكل عزز الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء فيها.

١١٠- وتعيد تايلند تأكيد دعمها التام لنظام ضمانات الوكالة والتزامها بالعمل مع الوكالة ومع البلدان الأخرى لتشجيع الانضمام الشامل إلى اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية. وقد أبرمت مع الوكالة بروتوكولاً إضافياً ووقعته في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه التام فور استكمال المتطلبات الدستورية الضرورية لدخوله حيز النفاذ. وهنّأ البلدين الآخرين العضوين في رابطة آسيان، وهما سنغافورة وماليزيا، اللذين اختارا أن يحذوا حذو تايلند خلال اجتماع مجلس المحافظين الأخير، ويرى بلده في ذلك مساهمة إيجابية تقدمها رابطة آسيان لنظام ضمانات الوكالة.

١١١- واعتبر أن الأمن النووي يشكل مصدراً آخر للقلق الشديد بالنسبة إلى بلده. فتايلند بصدد تعزيز تشريعاتها وتدابيرها المحلية لتأمين المواد النووية وحمايتها مادياً ضد سرقتها أو تخريبها أو الوصول إليها على يد أشخاص غير مرخص لهم. وتثني تايلند على جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز أمن المصادر النووية والمشعة، كما ترحب بنتائج المؤتمر الدبلوماسي المعقود في فيينا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ للنظر في التعديلات المقترحة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واعتمادها. وتعكف الحكومة التايلندية على استعراض التعديلات المعيّنة في الاتفاقية بغية الانضمام إليها في أقرب فرصة ممكنة.

١١٢- ويشدّد بلده كثيراً على العمل التعاوني الهادف إلى ضمان نقل المصادر المشعة واستخدامها بشكل آمن. وهو يقدّر جل التقدير الدور الهام الذي اضطلعت به الوكالة في مساعدة تايلند على تحسين معاييرها في مجال الأمان. وتدأب تايلند على تعجيل عملية الموافقة على مدوّنة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وأيضاً على الإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، بغية استكمال هذه العملية مع حلول نهاية عام ٢٠٠٦.

١١٣- وتتابع تايلند عن كثب الوضع في شبه الجزيرة الكورية نظراً لما يترتب عليه من آثار على استقرار المنطقة الآسيوية بكاملها. وهي ترحب بالبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية وتعرب عن ارتياحها إذ تلاحظ أنه يجري حل القضية سلمياً بالوسائل الدبلوماسية. وهنّأ جميع الأطراف المعنية على جهودها الحميدة وأعرب عن الأمل في أن تقوم هذه الأطراف بتنفيذ كافة الالتزامات المنصوص عليها في البيان المشترك، بما من شأنه إرساء أساس راسخ لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية.

١١٤- وفيما يتعلق بتنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، فإن بلده يؤمن بأهمية حق الدول الثابت في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، وبالالتزامات التي وافقت عليها الدول بموجب الضمانات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وعلى ضوء اعتماد المجلس، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، للقرار الوارد في الوثيقة GOV/2005/77، يأمل بلده في أن جميع الأطراف المعنية ستتحلى بأعلى درجات ضبط النفس وتسعى إلى حل القضية سلمياً عن طريق الحوار والدبلوماسية. فاعتماد نهج يتسم بالتحدي لن يكون بنّاءً في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وينبغي بالتالي تفاديه إلى أبعد حد ممكن.

١١٥- وأعرب عن تأييد تايلند التام لعمل الوكالة، لاسيما في ميادين الاستخدامات السلمية والتطبيقات النووية المدنية. وفيما يسعى العالم جاهداً إلى تقوية نظام عدم الانتشار النووي، يبدو من الحكمة مناشدة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تستمر في العمل معاً لتحقيق التخلص الكامل من الأسلحة النووية. فتلك خطوة أساسية على طريق خلق بيئة تؤدي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

١١٦- وقال السيد شيكاندا (زمبابوي) إن من الواجب تعزيز الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في مجال عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية والتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي السماح للوكالة بأن تفي بولايتها، وفقًا لأحكام نظامها الأساسي وأحكام معاهدة عدم الانتشار، من دون عوائق أو مساس أو قيود سياسية غير مسوّغة. وينبغي للوكالة أيضًا أن تروّج للتنمية وتدعم حق الدول الأعضاء الثابت في تطوير الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية من دون تمييز، كما ينبغي لها تيسير أكمل قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية بين الدول.

١١٧- وتؤدي أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني دوراً فعالاً في محاربة الفقر في البلدان النامية وقد ساهمت مساهمة ملموسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن سرور بلده حيال تركيز الوكالة المستمر على الإمدادات الغذائية الموثوقة، وعلى توفير المياه والخدمات الصحية الآمنة والملائمة، وعلى التوصل إلى علاجات أفضل للمشاكل الصحية البشرية والحيوانية، وعلى التصرف السليم في البيئة. وينبغي للعلوم والتكنولوجيا أن تسهم في إزالة العوائق التي تواجه الفقراء وفي التغلب على المشاكل الناشئة عن المظالم السابقة.

١١٨- وأعرب عن تقدير زمبابوي لتعاونها المثمر مع الوكالة الذي يتوقع أن يزداد في مجالات الصحة والمياه والاختبارات غير المتلفة والزراعة. ومن شأن الإطار البرنامجي القطري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، الذي تم الانتهاء من وضعه أخيراً، أن يعزز أكثر فأكثر تنفيذ برامج التعاون التقني في زمبابوي. وتقدّر حكومته ما تلقته من مساعدة وإرشادات من جانب الوكالة خلال اجتماع الاستشاريين الوطنيين الذي عقد في فيينا بين ٢٧ حزيران/يونيه و١ تموز/يوليه، والذي مكنها من استكمال وضع الإطار البرنامجي القطري.

١١٩- وقد تركز تعاون زمبابوي مع الوكالة بشأن التطبيقات النووية في مجال الأغذية والزراعة على قضايا الأمراض الحيوانية والتصحر والجفاف. وتتسم مساعدة الوكالة في مجال حماية البيئة وضمان استدامة إنتاج المحاصيل بطابع جوهري من الأهمية في ضمان الأمن الغذائي في زمبابوي وفي أفريقيا الجنوبية على وجه العموم. كما أنها أساسية في سبيل تعزيز قدرة زمبابوي على تشخيص الأمراض الحيوانية وعلى إرساء مناهج توكيد الجودة لمساعدة المختبرات البيطرية على الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً واستصلاح سوق المواشي في البلد.

١٢٠- وتدأب الوكالة على مساعدة زمبابوي من خلال تطبيق النظائر المستقرة في مجال تقييم فعالية البرامج التغذوية للمرضى الحاملين لفيروس نقص المناعة البشري والمصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وللنساء الحوامل والأطفال. وتسعى زمبابوي إلى الحصول على مزيد من الدعم من جانب الوكالة من أجل تعزيز قدرات التصرف في الموارد المائية وتنميتها من خلال تطبيق الهيدرولوجيا النظائرية لتقييم المستجمعات المائية الجوفية في ماتابيليلاند، بما من شأنه المساعدة على ضمان إمداد المنطقة بالمياه. وهناك حاجة أيضاً إلى استمرار الدعم لإنشاء مركز للتدريب وإصدار الشهادات في مجال الاختبارات غير المتلفة بغية تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

١٢١- وتساعد الوكالة زمبابوي على تسريع عملية الارتقاء ببنيتها الأساسية الوطنية في مجال الوقاية من الإشعاعات لتفي بمعايير الأمان الأساسية، مع التشديد بشكل خاص على مراقبة التعرض المهني (المعلم ٢) ومراقبة التعرض الطبي (المعلم ٣).

١٢٢- كما تعكف على تقديم المساعدة من خلال برنامج إقليمي معني بمكافحة الأمراض الرئيسية التي تصيب المواشي والقضاء على هذه الأمراض في إطار المجموعة الإنمائية لجنوب أفريقيا.

١٢٣- ويرحب بلده باستراتيجية مكافحة الآفات المتكاملة على نطاق المنطقة بالكامل التي اقترحتها الوكالة والتي تتضمن مكوّناً قائماً على تقنية الحشرة العقيمة للقضاء على ذباب التسي تسي في إقليم كواندو/زامبيزي. وأعرب عن تقديره للإسراع في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

١٢٤- وكانت حكومة بلده، بمساعدة من منظمة الصحة الدولية والوكالة وغيرهما من شركاء التنمية، قد أقرّت تدابير ترمي إلى التخفيف من آثار وباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويمكن للاستخدام المستدام للتطبيقات النووية أن يولد أثراً إيجابياً على العناية الصحية والأداء الصناعي على حد سواء.

١٢٥- وتشكل الزراعة العمود الفقري لاقتصاد زمبابوي؛ ويشيد بلده بالوكالة على جهودها المبذولة في الوقت المناسب لتحسين سلالات المحاصيل، والترويج للتقنيات النووية في مجال مكافحة الحشرات، وتعزيز تغذية التربة في بلده.

١٢٦- وأعرب عن التزام زمبابوي بإرساء إطار قانوني يسري على التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وسينتهي البلد من إنشاء مجلس الوقاية من الإشعاعات بحلول الثلاثين من شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولوائح الوقاية من الإشعاعات المحررة بما يتماشى مع متطلبات معايير الأمان الأساسية تنتظر اعتمادها بواسطة المجلس المذكور.

١٢٧- وأعرب عن امتنان زمبابوي للوكالة على ما نظمته من دورات تدريبية وحلقات عملية ودراسية متخصصة. وقد تابع العديد من الخبراء الوطنيين تدريبات منتظمة لدى الوكالة. ويسعى بلده للحصول على دعم الوكالة في مواصلة التصدي لأوجه النقص في الموظفين المهرة في ميادين الطب النووية والعلاج بالأشعة.

١٢٨- ويقدّر بلده جل التقدير مبادرات الوكالة في مجال الطب النووي. وقد أدّت زيارة الخبير البروفسور أجيت كومار بادهي إلى إنشاء فريق استشاري وطني في مجال الطب النووي.

١٢٩- وأثنى على الوكالة بخصوص مختلف مشاريع الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (أفرا) التي تستفيد منها زمبابوي، بما فيها المتعلقة منها بصيانة الأجهزة الطبية والعلمية، وتقوية البنية الأساسية للتصرف في النفايات، واستحداث سلالات محسَّنة من المحاصيل، وتحسين العلاج الإشعاعي وقدرات واسمات الأورام، والاختبارات غير المتلفة. وحث الوكالة على التحقق من توفر التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمضمون لهذا النوع من المشاريع.

١٣٠- وقد أصبح توليد الكهرباء يشكل عائقاً رئيسياً في وجه التنمية الإفريقية. وتناشد حكومة بلده الوكالة الاستمرار في إسداء المشورة التقنية للدول الأعضاء لتمكينها من استكشاف مصادر بديلة للطاقة، بما في ذلك القوى النووية.

١٣١- وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها زمبابوي حالياً، فإنها ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/١٠